إشكاليات تحديد مفهوم الأمن

الأستاذ: رحموني فاتح النور

أستاذ مساعد أ وباحث دكتوراه

جامعة باتنة

الملخص

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم اثارة للاختلاف والجدل في حقل العلوم السياسية والاجتماعية، ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى اشكالية وغياب الاجماع بين الباحثين في تحديد مفهوم الأمن، استنادا لعدم الاتفاق في المنطلقات البحثية والوحدات المرجعية لدراسة المسائل الأمنية، ومنه تحديد وتصنيف ما هو مُهدِد أمني أو مسبب لغياب الأمن، وما هو مُهدَد أو متأثر بغياب الأمن، وفي هذا الصدد توفر لنا الاتجاهات النظرية المفسرة لأمن العلاقات الدولية بمختلف منظوراتها التنموية والإنسانية الشاملة، تفسيرا للقصور الذي طبع الاتجاه التقليدي القائم حصرا على المتغير العسكري والدولة كفاعل وحيد.

الكلمات المفاتيح: الأمن- التهديد - أمن الدولة – أمن الفرد – الدراسات الأمنية .

Résumé

La sécurité est un concept très complexe est très ambigüe surtout, en raison de l'absence de consensus parmi les chercheurs quant à la notion de sécurité, cela est due, essentiellement al 'absence d'accord quant aux principes et éléments, les quels la recherche doit se basée. ces derniers permet l'identification et la classification de ce qui est une menace pour la sécurité, une cause du manque de la sécurité, et ce qui est menacé ou affecté par l'absence de la sécurité, à cet égard les théories qui s'intéresse au domaines de la sécurité avec tout les paradigme qui existe, essaie de nous fournir, une explication des lacunes du paradigme traditionnelle fondée exclusivement sur le variable militaire.

Mots-clés: -sécurité -la menace -Sécurité de l'État –la sécurité de l'individu - études de sécurité.

Summary

The concept of "security" raises a sensation in political science and international relations field. everyattempt to adjustincrease the set of degrees of mysteryaroundhim. Behindthisdifficultproblemseveralconsiderations; Includingthoserelated to the difference in intellectualreferences for eachresearcher; and thoserelated to security issues itself, as itisdifficult to identify and

distinguishwhatis a security or cause of the lack of securityisthreatened by whatisthreatened or affected by the absence of security. To overcome this problem must provide us with the use of all itsvarious new insights to theories of international relations on the concept of security, in development, humanitarian and overall dimensions.

Key words: Security, Threat, Power, StateSecurity, Security of Individual, Security Studies

مقدمة

يعتبر موضوع الأمن من أهم المواضيع التي لقيت اهتماما لافتا ونصيبا وافرا من الدراسة ضمن العلوم الاجتماعية والانسانية ككل، وذلك اعتبارا الى القيمة الوظيفية البالغة الأهمية لضرورة توفر الأمن في حياة الانسان، فقد شكل الأمن هاجساً ومطلباً ملحّاً للتنظيمات والمجتمعات البشرية منذ بداية تعمير الأرض، فهو المطلب الأساسي للإنسان بعد توفير الغذاء، فتأمين الحياة والمعيشة من الحاجات الغريزية للإنسان، وهو المُبرّر الرئيس الذي ترتب عنه تكوين مختلف التجمعات البشرية من صورها التقليدية القبلية الى المدنية الحديثة، وذلك سعياً لتحقيق هذه الغاية التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التآزر والتضامن المنتظم في هذه التجمعات البشرية. غير أن مسألة تعارض المصالح وتعدد واختلاف الايديولوجيات والقيم جعل هذا المطلب أكثر تعقيداً، كما أن زيادة الكثافة السكانية وتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي وسع من عدد وشكل التهديدات الأمنية على مختلف المستويات.

غير أن الأمن الذي يتفق الجميع بأنه ضرورة ملحة للحياة البشرية الطبيعية يثير من ناحية مفهومه وسبل تحقيقه جدلا واسعا، فاختلاف القيم الايديولوجية والفكرية كان سببا في غياب الاجماع بين المختصين في تحديد مفهوم الأمن وصعوبة تقديم تصنيفٍ توافقي لأهم مهددات الأمن، فما يعتبره اتجاه فكري بأنه مصدر تهديد أمني لا يعتبره الاتجاه الآخر كذلك، اعتبارا الى الاختلافات الجوهرية في منطلقات بناء مفهوم الأمن، اضافة الى الاختلاف في تحديد المستويات والوحدات المرجعية لدراسة المسائل الأمنية، ومنه فما هي أهم المنطلقات الفكرية التي يتم على أساسها بناء مفهوم الأمن وتحديد أبعاده ؟ وكيف فسرت الاتجاهات النظرية المختلفة اشكالية غياب وتحقيق الأمن بكل مستوياته في اطار تطور الدراسات الأمنية ؟ وما هي الفواعل والوحدات المرجعية الأساسية التي تقوم عليها الدراسات الأمنية ؟

المبحث الأول: الأمن – مقاربة ايتيمولوجية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

أولا - لغة: الأمن ضد الخوف ومصدر مصطلح أمن هو الأمان وهو "إطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الايمان والأمانة".[1] والأمن لغة مصدر الفعل أمن - أمنا وأمانا وأمنة، ويعني "السلامة" أي إطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، يقال "أمن من الشر" أي "سلم منه"، وكذلك يقال "أمّن فلان على كذا" أي "وثق به وجعله أمينا عليه".[2] وكلمة أمن Sécurité كذلك تعني التأمين Assuranceوالسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité فهي مصطلح لاتيني تعود في الأصل الى مصطلحSécuritasأي المضمون المؤكدSûr=Securus .[3]

ونجد معظم المعاجم اللغوية سواء منها العربية أو الأجنبية اعتبرت "الأمن" مرادفا "للطمأنينة" وهو مساو لانتفاء الخطر ونقيض للخوف، وتستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، ورغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة غير أنها تحمل معنى غياب الأمن ومنه ضرورة التحرر منها، وعملية التحرر لا يمكن أن تكون إلا اذا تم ربطها بوجود أو غياب الأمن. وعبّر عنها كل من بوث وويلر Booth and Wheeler – بـ: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا اذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك اذا نظر الى الأمن على أنه عملية تحرر " .[4]

ثانيا - اصطلاحا: الأمن هو ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، والشرط الأساسي لنجاح أيّ وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا، فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها ويعبر عنه هنري كيسنجر من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعيا عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء.[5] والأمن حسب دائرة المعارف البريطانية يعني: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " .[6]

ويعرفه ولتر ليبمان Walter Lippmann إن الأمة تبقى في وضع آمن الى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيّم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيّم عن طريق انتصارها في حرب كهذه، ويعرفه آرنولدوولفر Arnold Walfersبأنه حسب وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيّم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيّم للخطر.[7] ومن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان "Barry Buzan" الذي يعتبر أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، ويعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية " .[8]

أما في الاسلام فالأمن يعتبر قيمة جوهرية مرتبطة بوجود الانسان، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تستقر هذه الحياة في ظّل غياب الأمن، وهو يحمل معاني متعددة وورد في القرآن بألفاظ متنوعة ومتقاربة في المعنى مثل (أمن، يأمن، آمنا، آمنة، آمنهم، آمنين، آمنون، أمنتم، مطمئنة، تطمئن، أمنا، مأمنه، أمنة، آمنكم، أمنتكم، الأمين). يعني التخويف والترهيب من عقاب الله إذا كفر الانسان بآياته، ويعني في نفس الوقت الترغيب في الايمان به والفوز بالجزاء الحسن كما جاء في قوله تعالى: "وكَيفَ أَخَافُ مَا أشـرَكتُم ولا تَخَافُون أنَكُم أَشرَكتُم بِالله مَا لَم يُنزّل بهِ عَليكُم سُلطانًا فَأيُّ الفَريقَينِ أَحقُ بِالأَمنِ إِن كُنتُم تَعلمُونَ* الَّذِينَ آمَنُوا ولَم يَلبِسُـوا إِيمَانَهُم بِظُلمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمنُ وَهُم مُهتَدُونَ" {الأنعام 81-82}. ويعني أيضا نقيض أو ضد الخوف والرعب أو الذعر فهو الاستقرار وعدم الخوف قال تعالى: "وَعدَ الله الّذِين آمَنوُا مِنكُم وعَمِلُوا الصَّالحاتِ لَيستَخلِفنَّهُم فِي الأَرضِ كَمَا استَخلفَ الّذِينَ مِن قَبلِهِم ولَيُمكِّنَّ لَهُم دِينهُم الّذِي ارتَضى لَهم ولَيُبدِّلنَّهُم مّن بَعدِ خَوفِهِم أَمنًا يَعبُدُونَنِي لا يُشرِكُونَ بِي شَيئًا ومَن كَفرَ بَعدَ ذلكَ فأُولئِكَ هُم الفَاسِقُونَ" {النور 55}، فقد كان الأمن في الدولة الاسلامية غاية سامية وضرورة ملحة، لا يمكن الاستغناء عنها في حياة المجتمع الاسلامي، فعن سلمة بن عبيدة الله بن محصن الأنصاري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أصبح آمنا في سربه معافى في جسده عنده طعام يومه، فكأنما حيزت له الدنيا". وقال الامام علي كرم الله وجهه: "ثلاثة أشياء يحتاج إليها الناس، الأمن والعدل والخصب، بالأمن تطمئن النفوس وتستقر البلاد، وبالعدل تصان الحقوق، وبالخصب يقضى على الفقر والعوز ."

المطلب الثاني: الأمن في اطار الدولة الحديثة

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية أساسا بمفهوم الدولة التي تشكل الوحدة الرئيسية في بناء النظام الدولي، فالأمن هو السبب الأساسي لقيام ونشأة الدولة، فقد ميز توماس هوبز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة في النظام الدولي حالة الطبيعة، والحاجة الملحة للأمن هي التي دفعت البشر الى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة وهي الدولة، وذلك من أجل القيام بوظيفة حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، ورغم كل التطورات التي شهدها النظـام الدولي لاتزال هذه هي الفكـرة الجوهرية التي تطبع تصـور العرف السائد في معظم الدول، كونه مصدر أساسي في شرعية السلطة وسبب الولاء لها.[9] وهذا ما يبرر التلازم الدائم بين مصطلحي الأمن والدولة الذي نلمسه في معظم تعريفات الأمن السائدة، فتحقيق أو فقدان الأمن مرتبط بدور ووظيفة الدولة الايجابّي أو السلبّي، ومنه فان تحقيق أمن المجتمع يكون نتاجا لمختلف الاجراءات التي تتخذها الدولة في هذا الاطار، وهو مرتبط بحدود طاقتها وقدراتها في

صيانة مصالحها والحفاظ عليها ضد التهديدات الداخلية أو الخارجية، مما يتيح أيضا الاستغلال الأمثل لقدراتها ومواردها لتحقيق التقدم والتطور والازدهار والاستقرار حاضرا ومستقبلا.

ويمكن استخلاص بعض العناصر الأساسية من مناقشة مفهوم الأمن، تشترك في جوهرها على تأكيد درجة التعقيد والاختلاف في مفهوم الأمن، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرير التنوع الكبير وتعدد وجهات النظر في تعريف الأمن، وذلك من منطلقات مختلفة واعتمادا على مرجعيات ومستويات وأبعاد متنوعة، وتتمثل هذه العناصر الأساسية في مجموعة الخصائص التي تطبع بناء مفهوم الأمن.

المطلب الثالث: خصائص بناء مفهوم الأمن

أولا - الطبيعة الديناميكية: من أهم السمات التي تطبع مفهوم الأمن هي سمة "التغيّر" أو التطور فهو حقيقة متغيرة ومتطورة بحسب ظروف الزمان والمكان، ووفقا لتأثيرات فواعل ومقومات البيئة الداخلية والخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدًا بل هو حركي ديناميكي (عكس الجمود – الاستاتيكية) وذلك اعتبارا الى تطور الظروف، وهو مرتبط ارتباطا تطوريا باستمرار بأوضاع وتطورات البيئة الداخلية والاقليمية والدولية ككل[10] .

ثانيا - الطبيعة النسبيّة: أيضا من أهم سمات مفهوم الأمن هي "النسبيّة"، فالأمن قيمة نسبية وليست قيمة مطلقة، ومرجع ذلك هو السعي المستمر للدول الى زيادة قوتها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن وليس الشعور بالأمن كما هو مفترض، فالدولة لا تتوقف عن دعم القدرة العسكرية بالوصول الى التوازن مع الدول الأخرى، بل تعمل على تحقيق التفوق نتيجة انعدام الثقة بينها وبين غيرها من الدول وشعورها الدائم بالخوف، وهو نفس المنطلق الذي تفكر به الدول الاخرى فتقوم هي أيضا بزيادة قوتها، مما يدخل هذه العلاقات في دائرة من الصراع والتسابق نحو امتلاك القوة ومنه انعدام الأمن، وهذا ما يصطلح عليه المعضلة الأمنية"Security Dilemma" ، ويعبر عنها بوث وويلز بعدم اطمئنان وثقة الدولة بأن القدرات التي تملكها الدولة الأخرى هي مجرد استعدادات دفاعية بحتة لتحقيق أمنها، وليست استعدادات هجومية تهدف من ورائها الى تغيير الوضع القائم لمصلحتها، من خلال التفوق واخضاعها لإرادتها[11] .

ثالثا - الطبيعة المركّبة: يعتبر الأمن أيضا ذا طبيعة مركبة حيث يحمل في مضمونه مجموعة من المعاني الواضحة والغامضة الحقيقية والمضللة في آن واحد، كما يتضمن مفهوما ضيقاً ومفهوما واسعاً فالأول: يتضمن الاجراءات المتعلقة بتأمين الأفراد واشباع حاجياتهم الضرورية والتكميلية داخل الدولة، من خلال السياسات المعتمدة لتوفير الحماية للأفراد وضمان حرية واستقلالية القرار السياسي ووضع التشريعات، مع قدرة السلطات خاصة الأمنية في تنفيذ هذه التشريعات لتحقيق الوضع الأمني، أما الثاني: فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أقاليمها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يعني تحقيق الأمن وحماية كيان الدولة

والمجتمع من الأخطار والتهديدات الداخلية الخارجية، وتأمين مصالحها وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع[12] .

المطلب الرابع: منظورات بناء مفهوم الأمن

أولا - المنظور الاستراتيجي لبناء مفهوم الأمن:

يتم بناء مفهوم الأمن وفق هذا المنظور على ثلاثة عناصر أساسية، وذلك انطلاقا من اعتبار الدولة الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وغياب سلطات فوقها تتكفل بتنظيم العلاقات بينها أو لها قدرة على ردعها وتحجيم سلوكياتها التي تمس بسيادة غيرها، ثم إن الأمن ضرورة ملحة بالنسبة الى كل هذه الدول، وهي تسعى الى تحقيق أمنها وسيادتها ضد كل القوى العسكرية المعتدية، كما أن تحقيق هذا الأمن غير ممكن دون امتلاك القوّة العسكرية التي يجب أن تكون أكبر من القوة العسكرية للدولة المعتدية.

ويتضح ذلك من خلال تتبع تطور الدراسات الاستراتيجية، فالمفهوم التقليدي لاستراتيجية الدول الأمنية في الفترة الممتدة من قبل الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، كان ينحصر في مفهوم ضيق وهو استخدام القوات المسلحة من طرف الدول بغية منع أو ردّ التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أخرى أو مجموعة من الدول (تحالف)، وهذا ما جعل مفكري المدرسة الواقعية سواء الكلاسيكيون أو الجدد يركزون على الجانب العسكري كعامل رئيس يحقق أمن الدولة من جهة، وهو أيضا العامل الأساسي في تشكيل القوّة، ومن أبرز المفكرين الواقعيين الذين ساهموا في ترسيخ بناء مفهوم الأمن وفق هذا المنظور: "ولتر ليبمان Walter Lippmann وأرنولد ولفار وتراق وكرونبرجTragekroneberger'وري كلاينRay Cline وهانس مورقنثاو Hans Morgenthau وجون سبانير John Spanier وغيرهم"، هذا الأخير الذي يرى بأن القوّة تكمن في القوّة العسكرية للدولة، ويعتقد بأن أهم خصائص القوّة المشتركة تقوم على احتمالية قابلية أو مقدرة الدولة في التأثير على سلوك الدول الأخرى بشكل يخدم أو يتوافق مع رغباتها[13] .

ويرى أيضا مورقنثاو أن فكرة تحقيق أمن الدولة: "تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوّة الّتي تُمكّن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، وإن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها"، ويسند هذا القول ما ذهب إليه ريمون أرون Reymond Aron من أن: "دعم الأمن يتحقق بالقوّة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة/الأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوُّق التي تمارسها دول أقوى منها " .[14]

غير أن بناء مفهوم الأمن على أساس القوة العسكرية اعتبره البعض خاطئا، وذلك لأن التهديدات التي تواجه معظم دول العالم الثالث في تلك الفترة غير متعلقة بالتهديدات العسكرية الخارجية، بقدر ماهي متعلقة بخطورة التهديدات الداخلية المعقدة والمرتبطة بِبُنيتها المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية، ومواجهة هذه التهديدات وايجاد حلول لها غير ممكن اعتمادا على القوة العسكرية والقوات المسلحة، بل يجب إيجاد وسائل وأدوات أخرى أكثر موائمة ونجاعة، كما أن هذه التهديدات تفاقمت تدريجيا لتتعدى الحدود السيادية للدولة الواحدة، وهذا ما يفرض بناء مفهوم الأمن اعتبارا الى هذه العناصر المرتبطة بالمسائل الأمنية للدولة والمجتمع على حدّ سواء، خاصة وأن الدولة بمفردها أصبحت غير قادرة على التصدي لكل هذه التهديدات دون التعاون والتحالف مع غيرها.

ثانيا - المنظور التنموي لبناء مفهوم الأمن :

يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه يستحيل فصل مفهوم الأمن عن التنمية، وأن تحقيق الأمن من خلال القوّة العسكرية أمر غير صحيح أو بالأحرى غير كافي، فمثلا يرى روبرت مكنمارا أن الأمن القومي لن يتحقق دون التنمية القومية الشاملة، وأعطى قيمة كبيرة لدور القانون والنظام في تحقيق الأمن ويقول: "إذا كان الأمن يتضمن شيئاً فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، ويصبح تحقيقهما من خلال القوّة العسكرية فقط أمراً مستحيلاً... إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن".[15] ويقول أيضا علي الدين هلال في هذا الاتجاه: "إن الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالأمن والتنمية هما اذا وجهان لعملة واحدة، فبدون تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن " .[16]

ومنه فان مفهوم الأمن وفق هذا الاتجاه أكثر اتساعاً وشمولاً وتماسكاً أو ترابطا، فله أطر متعددة داخلية وخارجية، فتحقيق الأمن على المستوى الداخلي يتعلق بانتفاء التهديدات الداخلية سواء منها الناتجة عن العامل العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وكلما كانت الدولة أكثر تماسكا وقدرة على منع التهديدات الداخلية كانت في مأمن من مصادر التهديد الخارجي واستطاعت حفظ أمنها الخارجي، فأساس الأمن الخارجي للدولة هو درجة تماسك وقوة بنائها المجتمعي الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا والعكس ايضا.[17] ولكن الأكيد هو أن الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرط مسبق للعيش بشكل محترم، وهنا يكمن الفرق بين الشعوب التي تزخر بلدانها بمستوى تنموي وتعاوني مرتفع خاصة في الجانب الاقتصادي، فهي أكثر أمنا بكثير من الشعوب الأخرى التي تعيش بلدانها ندرة في الموارد وانتشارا للنزاعات والصراعات الاجتماعية والسياسية.

المبحث الثاني: أبعاد الأمن

المطلب الأول: الأمن في بعده الغذائي والصحي: يعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة بمواردها الطبيعية والمالية على تأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، وايصالها لهم في الوقت المناسب والمكان المناسب مهما كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فتوفير الطعام والغذاء هو أساس لتحقيق شعور الانسان بالأمن والأمان، فالأمن والغذاء مرتبطان لا يمكن بأي حال تحقيق الأمن في ظل الحرمان والعوز في الغذاء، وقد ربطهما الله تعالى ببعضهما في قوله تعالى: "الذَّي أَطعَمهُم مِن جُوعٍ وآمَنهُم مِن خَوفٍ". {قريش 04}

أما الأمن الصحي فيتعلق الأمن الصحي بكيفية ومدى القدرة على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم، ويعتبر غياب أو ضعف الأمن الغذائي والبيئي من أكبر دواعي غياب الأمن الصحي، فمستوى التغذية ونوعيتها عامل رئيسي في تدهور صحة الانسان، كما أن ظاهرة انتشار الأوساخ في الوسط البيئي وتلوث الهواء الذي يستنشقه الانسان نتيجة الغازات الصناعية السامة من أكبر مهددات الأمن الصحي. وقد اعتنى الاسلام بالأمن الصحي العناية الكافية والشاملة، ويتضح ذلك من خلال مجموعة الأحكام التي شرعها حفظا لأمن الانسان الجسديّ والعقليّ والنفسيّ، فقد حرّم مثلاً أكل لحم الخنزير والميتة لما لهما من خطر على صحة الانسان الجسدية، وحرم الخمور والمخدرات لما لهما من تأثير بالغ الخطورة على العقل والنفس.

المطلب الثاني: الأمن في بعده السياسي والعسكري: يتكون الأمن السياسي من سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله من جهة، وسياسة خارجية لإدارة مصادر قوة الدولة للتأثير على المجتمع الدولي وسياساته لتحقيق مصالح الدولة من جهة ثانية، فالاستقرار السياسي والمؤسساتي للنظام ومدى فعاليته في الانفتاح على القاعدة الشعبية، وكذا قدرته على اتاحة مجال أوسع لمشاركة المواطن بالأدوات والطرق السلمية في تسيير شؤونه، مما يحقق أمن مؤسسات الدولة والمجتمع معاً، ومن جهة أخرى فان قوة وقدرة الدولة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، هي أيضا من أهم ركائز بناء الأمن الخارجي .

أما العسكري فهو البعد الذي يرتكز عليه الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة، وهو مدى قدرة الدولة على مواجهة والتصدي للاعتداءات الخارجية ذات الطبيعة العسكرية، فهي تتضمن قوّة الدولة العسكرية من خلال امتلاك الأسلحة المتطورة الكافية للردّ على أيّ عدوان خارجي محتمل، أو على الأقل تحجيم خطورته وردعه، فامتلاك الدولة لقدرات عسكرية مساوية أو متفوقة على قدرات جيرانها، يعتبر تأمين وحماية لأمن اقليمها وسيادتها ومواطنيها ومصالحها القومية.

المطلب الثالث: الأمن في بعده الاقتصادي والاجتماعي: الأمن الاقتصادي بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمعات البشرية منذ بداية تكوينها البعيد الأمد، ويتعلق بمختلف الإجراءات والتدابير

الاقتصادية التي تحقق الضمان والحماية للإنسان في الحصول على احتياجاته الأساسية في الحدّ الأدنى للعيش كالأكل والمسكن والشغل والملبس والعلاج، ويكون النظام الاقتصادي آمناً عندما يتيح امكانية وقدرة أفراد المجتمع الاستجابة لتحديات الحياة من جهة، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والأزمات الخارجية من جهة ثانية، وقدرته أيضا على تحقيق تنمية مستدامة لقدراته البشرية والمادية. فالأمن الاقتصادي كضرورة غير ممكن دون النجاح في تحقيق التنمية المستدامة، فهي الكفيلة بتوفير مستوى معيشة أفضل لحياة الناس، وتوفير فرص العمل وضمان المساواة في استحقاق هذه المناصب، وايجاد نظم فعالة للضمان الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، وتنمية مختلف مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمر، ومنه خلق نظام اقتصادي أكثر أماناً واستقراراً[18] .

أما الأمن في بعده الاجتماعي فينطلق من مفهوم المقومات والمكاسب التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات، ويتحقق الأمن الاجتماعي من خلال حمايتها والحفاظ على وجودها واستمرار تطورها ونموها، وتتضح أهم هذه المقومات والمكاسب في الوعاء الثقافي والقيّم الأخلاقية والعقيدية المشتركة، وكذا الكيان التنظيمي السياسي والمؤسساتي والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة بما يتيح تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة. ويعرفه صامويل هنتنجتون بأنه "قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة".[19] فالأمن المجتمعي عنده هو قدرة المجتمع في المحافظة على هويته وثقافته وأسلوب حياته.

المطلب الرابع: الأمن في بعده البيئي والانساني: أخذ الأمن البيئي حيزا مهما في السنوات الأخيرة نظراً لتضاعف حجم التهديدات البيئية، ويتمحور أساسا حول مختلف الاجراءات الحمائيّة الموجهة لتأمين الطبيعة والبشر أو الحدّ من خطورة التهديدات التي تمس بالمقومات الطبيعية والبيئية، فالأمن البيئي هو حماية المجتمعات والشعوب من الأخطار الناتجة عن النشاطات اليومية الغير عقلانية لهذه المجتمعات نفسها، أو هو عملية وضع اجراءات قانونية وقواعد تنظيمية لإعادة تقويم أو تأهيل البيئة المتدهورة نتيجة النشاط البشري في جانبه السلبي، ومن أهم هذه الأخطار الاحتباس الحراري والتلوث الهوائي، والنفايات الصناعية الخطيرة وتناقص طبقة الأوزون، وتلوث البحار والأنهار والمياه وزيادة ظاهرة التصحر وتقلص الغطاء النباتي وتدمير الغابات الاستوائية، وتلوث المناطق المكتظة بالسكان.

في حين يرتكز مفهوم الأمن الانساني على مدى تلبية حاجيات الانسان المادية والمعنوية المُحققةِ لكرامته وتحرُرِهِ من الحاجة والخوف، وهو ما لا يمكن تحقيقه الا في اطار السياسات التنموية الرشيدة خاصة في جانبها الاقتصادي، ومصدر وهدف هذا النوع من الأمن هو الفرد، حيث أن للفرد الدور الأساس في صناعة الأمن الانساني من خلال مشاركته الفعالة في انجاح السياسات التنموية وبتحقيق أمن الفرد يتحقق أمن الدولة، فلا وجود للأمن الانساني في نظام سياسي آمن غير أن الفرد داخله لا يحس بالأمن أو لا يتمتع بحاجياته وحرياته الأساسية. فالأمن الانساني ينطلق من مستوى أدنى (الفرد) في مفهومه وبنائه ليحقق الأمن على المستوى الأعلى (الدولة أو النظام الدولي)، فانعدام

الأمن الانساني مرتبط بمشكلات الحياة اليومية للفرد، أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، فهو بالأساس مرتبط بالحماية من خطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة المنظمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية، فهذا الأمن مهم بالنسبة لكل النّاس في جميع أنحاء العالم الأغنياء والفقراء على السواء، فبعض المخاطر كالمخدرات والبطالة والتلوث والجريمة وانتهاك حقوق الانسان غير مقتصرة على شعوب الدول الفقيرة فحسب.

المبحث الثالث: مستويات الأمن.

المطلب الأول: الأمن على المستوى الفردي: وينطلق أمن الأفراد من تحقيق جوانب الحياة الكريمة وأسلوب الحياة اللائق بالبشر في متطلباته الأساسية، كالتعليم والصحة وتوفير فرص الشغل والرفاهية الاقتصادية، وهذا ما يشير الى تغيير في أجندة الأمن وأولوياته، فتحقيق أمن الدولة أصبح غير ممكن دون تحقيق أمن الفرد، مما جعل الدراسات الأمنية تعتمد على الفرد كمستوى محوري في هذه الدراسات، وساهمت جماعات حقوق الانسان والمنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في دعم الاهتمام بأمن الفرد، من خلال مساهمتها في مكافحة الأمراض وتوفير الخدمات المجانية والضغط على الحكومات للاهتمام باحتياجات مواطنيها، وذلك ما يجعل معظم ميزانيات الحكومات توجه نحو تطوير البنيّة التحتيّة للمجتمع وتنمية عوامل رفاهية الفرد، عوض توجيهها الى زيادة التسلح ورفع حجم القدرات العسكرية، مما يؤثر على الأمن الدولي سلبا بارتفاع حجم التهديدات وتصاعد درجة الخوف والشعور باللا أمن.[20] وهذا ما تترجمه التشريعات الدولية خاصة ميثاق الأمم المتحدة، في التأكيد والحماية للحقوق الأساسية للإنسان التي تعززت بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة 1948، وكذا اتفاقيات منع وتجريم جريمة ابادة الجنس البشري، اضافة الى إدانة كل أشكال العنصرية والتمييز العرقي.

المطلب الثاني: الأمن على المستوى القومي/الوطني أخذ الأمن القومي أو الوطني كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية أهمية كبيرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد النتائج الكارثية التي خلفتها طبيعة العلاقات الدولية الصراعية، فحاول العديد من الباحثين في هذا المجال توظيف نتائج البحث اعتمادا على الأمن القومي كمستوى لتحليل طبيعة وواقع العلاقات الدولية، بغرض تقديم تفسيرات علمية موضوعية لأسباب اللا أمن في النظام الدولي من جهة، وتقديم حلول توجيهية لسلوكيات الدول بغرض انهاء أو التقليل من حدّة الصراعات الدولية المؤدية لمضاعفة التهديدات الأمنية من جهة ثانية.

ورغم ظهور العديد من الفواعل الجديدة المؤثرة في النظام الدولي، غير أن الدولة ظلت الوحدة الأساسية المتأثرة والمؤثرة بشكل كبير في أمن ولا أمن هذا النظام، فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال دائما الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله بمفهوم الدفاع والأمن الوطني أو

السيادة والمصلحة القومية، فهو المحور الرئيس للسياسة الخارجية لأي دولة وجوهر سياستها العليا وأهدافها الأساسية .

المطلب الثالث: الأمن على المستوى الإقليمي ودون الاقليمي: الأمن دون الاقليمي هو مستوى فوق قومي وأدنى من الاقليمي، وهو تنظيم مركب من عدد محدود من الدول في اطار المصلحة المشتركة، والتي غالبا تكون مكملة وغير متعارضة مع الأمن الاقليمي، بل قد تقوم بدور مهم جدا في انجاح ودعم ركائز وأسس الأمن الاقليمي. ويعنى هذا المستوى بتأمين متطلبات الأمن لهذه الدول سواء كان ذلك من خلال ترتيبات أمنية فقط أم تنظيم كامل.

الأمن الاقليمي ينطلق مفهومه من قاعدة الرغبة في تأمين مجموعة من الدول من التهديدات الداخلية والخارجية بما يكفل لها الأمن والاستقرار، وذلك بناءً على توافق مصالح وغايات هذه المجموعة وتماثل التحديات التي تواجهها، من خلال صياغة تدابير محددة وموحدة بينها ضمن نطاق اقليمي مشترك، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وانما بتوافق ارادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية لكل دولة، وصولا الى تحقيق مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي وبالتالي فنظام الأمن الاقليمي قائم على اعتبارات الانخراط الطوعي للأعضاء وتوحيد اراداتها، وخلق منظومة مركبة ومنسجمة وتنمية قدراتها المشتركة بما يقوي تماسكها وحيويتها وقدرتها على التكيف مع مستجدات بيئتها الداخلية والخارجية، وهو ما يطلق عليه باري بوزان مصطلح المجمَّع الأمني Security Complexحيث اعتبره ارتباط بين مجموعة من الدول في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث ان أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر اليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض[21] .

ونظرا للقيمة الوظيفية والحيوية لهذا الأسلوب التنظيمي في طابعه الدولي، خصوصا باعتبار موضوعه ذو الأولوية ضمن السياسات العليا لمختلف النظم السياسية، أضحى السمة البارزة التي تطبع النظام الدولي القائم، فتدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية انتشرت بشكل لافت هذه التجمعات الاقليمية ذات الطابع الأمني .

المطلب الرابع: الأمن على المستوى الدولي: اعتمادا على فكرتي المساواة والسيادة بين الدول قامت فكرة نظام أمن الجماعة الدولية سعياً الى تحقيق السلم والأمن الدوليين، فوفق هذا الاتجاه يمكن تحقيق الأمن على المستويين الاقليمي والقومي انطلاقا من المستوى الكلّي (الدولي أو العالمي)، اعتبارا الى أن تهديد أمن أي دولة هو تهديد للنظام الدولي ككل، ومنه ضرورة تحرك أعضاء النظام ككل لمواجهة هذا التهديد.

وانطلاقا من هذه الرؤية وتأسيسا عليها تضامن المجتمع الدولي لأول مرة في التاريخ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأنشأ منظمة للأمن الجماعي هي عصبة الأمم المتحدة، وفق آليات وقواعد ومبادئ متفق عليها لحل النزاعات بالطرق السلمية وانهاء حالة اللا أمن في النظام الدولي، غير أنها لم

تحقق الأهداف المرجوة وتلاشت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ورغم ذلك لم يتراجع أعضاء المجتمع الدولي عن فكرة الأمن الجماعي التي تجسدت في هيئة جديدة حاولوا فيها تجاوز نقائص الهيئة السابقة لتكون أكثر قوة وتأهيل وكفاءة، وذلك من خلال اقرار المشروع الأساسي ذو الطابع العالمي لمنظومة الأمم المتحدة كهيئة كونية راعية للأمن الجماعي. وأضحت مسألة الأمن الجماعي أكثر أهمية في ظل امتلاك العديد من الدول لترسانات تسلح ضخمة ونوعيّة، مثل القنابل النوويّة والأسلحة الجرثومية والكيماوية، وهو ما يفرض على المجموعة الدولية وضع اجراءات فعالة للتقليل من حدّة التوتر الدولي وتفادي الصراعات من خلال الأجهزة المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تفادي حروب الفناء الشامل.

المبحث الرابع: تطور الدراسات الأمنية والمقاربات التفسيرية للأمن

المطلب الأول: الطروحات التفسيرية الواقعية لأمن العلاقات الدولية: تنطلق القواعد والأصول التفسيرية لهذا الاتجاه النظري المعروف بتيار الواقعية السياسية، من تحليل واقع وطبيعة النظام الدولي المعاصر، الذي تسوده سياسة القوّة في علاقات مركزة بين الدول ذات السيادة، وتوظيف هذه القوّة ووسائلها لحماية المصلحة القومية أو الوطنية، اعتمادا على سلوك حفظ الأمن والاستقرار ودعم الأطراف لقدراتهم الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

وتستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهريّة من الفلسفة السياسية خاصة أفكار نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، والتي تنعكس بالضرورة على السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى مكيافيللي: "أن ضمان أمن الدولة وبقائها هو الهدف الذي يصبو الحاكم الى الوصول إليه، وأن السياسة هي صراع مصالح خاصة اذا كانت هذه المصالح متناقضة وليست منسجمة".[22] وهو ما يتوافق الى حدّ كبير مع فلسفة هوبز، الذي يؤكد بأن الانسان يسعى دائما الى امتلاك المزيد من القوّة (ومنه الدولة)، وتسعى الدولة في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، وهنا تصبح الحرب في نظره مشروعة، فالقوّة في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محورية وضرورية، وهي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل رئيسي لتوجيه السلوك الدولي، وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية، ومنه استبعاد مفهوم أخلقة العلاقات الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي[23] .

فالواقعيون في تحليلهم لأمن العلاقات الدولية ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة، انطلاقا من حجج تدل عليها مؤشرات السلام منذ بداية القرن العشرين، حيث لم تتمكن القواعد والنصوص الدولية المعتمدة من ضبط الصراعات الدولية أو كبح

جماح الدول القوية في اللجوء الى الحرب فقد شهد العالم حربين عالميتين، وهو ما يستدل به الواقعيون في حواراتهم مع انصار التيار المثالي، من أن الهيئات الدولية ووسائلها القانونية والأخلاقية غير مجدية في إنهاء حالة وحقيقة فوضوية النظام الدولي، فهي عاجزة عن تجسيد سلطة فوقية على سيادات الدول قادرة على اخضاعها أو تحجيم سلوكياتها، وذلك اعتبارا الى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فان استمرار سياسة القوّة يخيم على مسار العلاقات الدولية، وهو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي – الأخلاقي[24] .

وأهم من ساهموا في تغذية هذا الاتجاه بأفكارهم مؤلف كتاب "السياسة بين الأمم – الصراع من أجل السلطان والسلام" هانس مورغنثاو، الذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوّة كمفهوم أساسي في الصراع من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي، فالقوّة هي جوهر السياسة الداخلية والخارجية على حدّ سواء، ولفهم أي صراع يجب الانطلاق من دراسة هذا العنصر المُحَدِد، الذي يرتبط حركيّا بالقوانين الموضوعية المُحرِكة للأفراد والمجتمع سياسيا والمتمثلة في الدوافع المصلحية، التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية، والذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولية.

في حين يضفي الفرنسي ريمون آرون Raymond Aron على الواقعية السياسية مفهوما تطبعه السيسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، وذلك من منطلق التمايز بين السياسة الداخلية والخارجية، ففي حين النظام الداخلي تكاملي انضباطي على اعتبار احتكار أصحاب السلطة الشرعية لوسائل العنف والاكراه، يكون النظام الدولي ذو طابع فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة عالمية، وبالتالي وجود تعدد لمراكز القوّة التي تتجسد في العلاقات بين الدول المتنافسة في حالتي الحرب والسلم، وهذا ما يتوافق فيه آرون مع المفكر كلوزفيتز Clausewitz ، الذي يعتبر الحرب استمرار للسياسة بوسائل، وفي نفس الاتجاه يذهب الأستاذ ستانلي هوفمان Stanly Hoffman.[25]

فقد انطلقت الواقعية الكلاسيكية من مسلمات أساسية هي[26] :

- أنطولوجيا تجعل الدولة كمستوى ووحدة تحليل مركزية باعتبارها الفاعل الوحيد.
- منهجيا تعتمد على المقاربة التجريبية.EmpiricalApproach
- الفصل التام بين المبادئ الأخلاقية والنشاط السياسي.
- النظرية السياسية نتاج للتجارب التاريخية ودراسة التاريخ والممارسة السياسية.
- السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغيير رغم التغير المستمر للسلوكية.
- العلاقات الدولية تتميز دوما بالصراع نظرا للتناقض الدائم في المصالح.
- لا يمكن للدولة تقديم مواقف أخلاقية على حساب العمل السياسي الناجح.
- الفوضى في النظام الدولي هي نتاج غياب سلطة مركزية تحتكر القوّة.

ولكن على خلاف الواقعيين الكلاسيكيين يعتقد بعض أنصار الواقعية الجديدة/البنيوية على رأسهم كينيث ولتزKenneth Waltz ، بأن الحل ولو نسبيًّا للمعضلة الأمنية هو قيام علاقات التعاون الممكنة في تقليل حدة الخلاف والصراع الدولي، فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها. ويذهب الى أبعد من ذلك شارلز جلاسر Charles Glaser في امكانية قيام علاقات تعاونية ايجابية، وأن الأطراف والقوى المتنازعة قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية[27] .

المطلب الثاني: الطروحات التفسيرية اللبرالية كمقاربة معرفية للأمن: سادت قيّم الفكر اللبرالي بقوّة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، وانعكس تأثيرها الكبير على الرأي العام وعلى صناع القرار في العالم على حدّ سواء، ورغم التراجع النسبي لتأثيرها بعد قيام الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، انبعثت من جديد بعد نهاية هذه الأخيرة على أنها الأصلح لتفسير العلاقات الدولية حسب أنصارها، فقد حاول اللبراليون تجاوز ونفي كل التصورات التي تبني العلاقات الدولية على عنصري القوّة والصراع من جهة، والدعوة والتأكيد على امكانية وضرورة قيام علاقات سلمية تعاونية من جهة أخرى.

وتعود جذور التفكير اللبرالي الى القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن أهم رواد هذا المذهب ايمانويل كانط Immanuel Kantوجريمي بينثام Jeremy Bentham حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل اقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، كما ثار العديد من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقـات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح وليام بن William Penn مع نهاية القرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوربي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوّة الدولة ويكون التشريع فيه قائما على مبدأ الأكثرية (75%) من المندوبين.[28] ليتضح أن جوهر الفكر اللبرالي هو محاولة وضع آليات تحدّ من قوّة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها.

وركز الليبراليون على استراتيجيتين أساسيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين، الأولى تتمثل في العمل على زيادة وانتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى أنظمة لبرالية اقتصادية، والثانية من خلال زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية أو ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول، فتحوُل هذه الدكتاتوريات الى دول ديمقراطية يجعلها لا تنتهج أسلوب النزاع والصراع والحرب، وتركز على تطوير المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتعاون مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى، وليس الجانب العسكري الذي يرفع من حجم الخوف والتوتر مع الدول المجاورة كما في السابق، كما أن عملية الربط بين الدول خاصة

عبر كثافة وحرية التبادل الاقتصادي، يجعل من هذه الدول أكثر ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ومنه تصبح تحبذ العلاقات السلمية للحفاظ على هذه المكاسب الثمينة لحياة الرفاهية .

إن قوّة هذه المؤسسات الدولية لا تظهر في شكل توجيه سلوكيات الدول، أو إجبارها للإذعان الى قواعدها ونصوصها القانونية باعتبارها كيانات سياسية تتموقع فوق الدول، ولكن هذه المؤسسات تعمل على تعزيز أُطُر التعاون والتنافس السلمي بين الدول، ودعم احترامها لمختلف القواعد التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات النزاعيّة.[29] غير أن هذا لا يعني أن هذه العلاقات تصبح مثاليّة أو خالية نهائيا من حالات الصراع أو الحرب، فحتى بين الدول الديمقراطية يبقى استعمال الوسائل العسكرية ممكناً ولكن بدرجة أقل حدّة وكثافة، وذلك اعتبارا الى أن تعارض المصالح ملازم في السياسة الدولية .

ومنه فقد حاول أنصار اللبرالية المؤسساتية التأكيد بأن الأنظمة تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، ومن ثم صاغوا نظريتهم بناءً على عدد من الأفكار النظرية التي طورت خارج العلاقات الدولية، وذلك سعيا لفهم أسباب عدم امكانية التعاون في ظل النظام الفوضوي والسبل والآليات الممكنة لتجاوز هذه العقبات، فرجعوا لدراسة الاقتصاد الجزئي للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا الى التماثل بين السوق الاقتصادية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، فمثلا تَدخُل الدولة وقِيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية للتقليل من المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، ويعكس ذلك وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ، وهذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس.

المطلب الثالث: التحليل الأمني الشامل والتصور الجديد للأمن الدولي: يعتبر المفكر باري بوزانBarry Buzan من أكبر المختصين في الدراسات الأمنية، فقد أحدثت أفكاره نقلة نوعية في مفهوم الأمن، وتجاوزا للعديد من النقاط المفاهيمية المشوبة بالغموض والنقص أو التناقض، فلا يقتصر تحقيق الأمن عنده على أمن الدولة أو السلطة، كما أنه لا ينحصر في التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري، بل هو أشمل من ذلك للعديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي على حد سواء، رغم أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى مرتبطا بأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الرئيسية، وهو أيضا معقد في سُبل تحقيقه والحفاظ عليه اعتبارا الى أنه قيمة نسبية، ومن غير الممكن أيضا تحقيق الأمن بصفة مطلقة كما يعتقد البعض، كما لا يمكن أيضا تحديد طبيعة وحجم التهديدات بدقة، فلا توجد أدوات نظرية أو عملية لقياس درجة

التهديدات قياساً دقيقاً كما هو معروف في العلوم التجريبية، وبالتالي تبقى عملية توصيف حجم التهديدات تقريبية.

ويحدد بوزان خمسة أبعاد للأمن لا يمكن فصلها عن بعضها فهي مرتبطة ارتباطا قوياً، وكل خلل أو تهديد يمس أحد هذه الأبعاد يكون له تأثير مباشر على الأبعاد الأخرى بالضرورة وهي[30] :

العسكري : القدرات الدفاعية ومدركات نوايا الدول الأخرى ومستويات تفاعل أطراف الهجوم المسلح.

السياسي : مستوى الاستقرار التنظيمي للدول ومصدر شرعية المنظومات الحكومية والايديولوجية.

الاقتصادي: توفر الموارد المالية وضمان الأسواق للحفاظ على القوة الاقتصادية للدولة ورفاهية مواطنيها.

الاجتماعي : قدرة المجتمع على حماية خصوصياته الثقافية واللغوية والدينية والهوية الوطنية من مختلف التهديدات،مع القدرة في نفس الوقت على توفير شروط موضوعية لتطويرها وسهولة تكيفها مع أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

البيئي : القدرة على المحافظة على المحيط الحيوي ضد كل ما يعيق النشاط الانساني.

فتحليل بوزان يوسم بأنه الأوسع والأشمل، وذلك اعتبارا الى أنه أخذ منحى عمودي وأفقي في نفس الوقت، عمودياً لأنه لم يهمل العناصر الأساسية والمحددات المرجعية للتحليل العلمي للظاهرة الأمنية، وهي الفرد والدولة والنظام الدولي مع التركيز على الدولة كفاعل رئيسي. دون إغفال هنا تركيز بوزان على مدى قوة الدولة، والتي لا تتحقق من خلال القوّة المادية كما يرىWaltz، وإنما اعتبارا الى مستوى استقرار مؤسساتها وقوة انسجام بنائها الاجتماعي والسياسي الداخلي.[31] وأفقياً لاعتماده المواضيع المتعددة المتعلقة بالقضايا الأمنية في جوانبها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايكولوجية. ولم يهمل بوزان البعد الاقليمي للأمن أو بناء النظام الأمني الاقليمي اعتبارا الى القيمة الوظيفية لأمن الدولة الوطني/القومي فيه، فمن غير الممكن عزل أمن الدولة عن الواقع الأمني للمجال الاقليمي الذي تنتمي اليه، فهو يعتبر الظاهرة الأمنية ظاهرة علائقيةRelationalPhenomenonلأن المسألة الأمنية للدولة ليست فردانية وفق ما كان سائدا في المنظور التقليدي، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمحيطها وبإمكانية التأثير والتأثر به، ويطلق عليه بوزان تسمية: المجمع الأمني الاقليمي .Regional Security Complex

المطلب الرابع: الأطر الجديدة للتحليل الأمني: ركز أنصار هذا الاتجاه على تطوير الأمن في مفهومه الاجتماعي، ويعتمدون في ذلك على مختلف التغيرات الجوهرية في النظام الدولي، خاصة ما تعلق بظاهرة العولمة وما ترتب عنها من تخطي للحدود السيادية للدولة في جميع المجالات على رأسها الجانب الثقافي، وكذا ظاهرة كثافة الهجرة في جميع أنحاء العالم وظهور الأقليات بقوّة في الدول

الأوربية والغربية. فقد أكد أصحاب مدرسة كوبنهاغن، أن العولمة المعاصرة أثرت بقوة على الهويات المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بمجموعة من العوامل خاصة تدفق الهجرات والغزو القسري للثقافات الأجنبية المختلفة.[32] فحاولوا توسيع دراساتهم الى قطاعات وأبعاد مختلفة غير البعد العسكري، فركزوا بالأساس على الأمن الاجتماعي.

ورغم أن باري بوزان هو أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية، غير أن أنصار مدرسة كوبنهاغن خاصة ويفر Weaver هم الذين طوروا هذا المفهوم واعتمدوه مرجعية جديدة للأمن، وذلك لأن العديد من التهديدات الجديدة في النظام الدولي الحالي تهدد أمن المجتمع أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالمجتمعات أصبحت مهددة في هوياتها في ظل انتشار الظواهر العابرة للحدود، والاستيراد والواسع للبضائع الثقافية الأجنبية وزيادة تدفقات الهجرة، ويرى ويفر أن تصاعد الخوف المرتبط بانعدام الأمن اليوم، هو مرتبط بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر بالهجرة بضياع القيم الثقافية، ومن الأمثلة على ذلك الاعتداءات العرقية على الأجانب في أوربا، والتطهير العرقي في يوغسلافيا سابقا، وعليه فان الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي.[33] فادراك التهديدات الأمنية المجتمعية أو مدى خطورة التهديد المحتمل ضد القيم الاجتماعية والثقافية والهوياتية، يكون بناءً على ارتفاع درجة احساس الجماعة أو أفراد المجتمع، بأن هويتها أصبحت مهددة في بقائها وتماسكها بفعل عوامل خارجية مرتبطة بالآخر، ويكون هذا المجتمع آمنا عند ما تكون له القدرة في الحفاظ على خصائصه الاجتماعية والثقافية، في وجه هذه التهديدات مع تكيفه الايجابي أو التطوري مع البيئة الدولية المحيطة.

المقاربة النقدية للأمن: يعتقد أنصار هذه المقاربة أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الأمنية، يرجع بالأساس الى الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية، فمعظم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية، غير أن تحقيق أمن الدولة لا يترتب عنه تحقيق أمن الأفراد دائما، كما أن الدولة قد تكون في بعض الأحيان مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد في حدّ ذاتها، مثلما هو شائع في العديد من النظم الشمولية التي تتبنى سياسات القمع والاضطهاد السياسي كوسائل لحماية السلطة، ومنه ضرورة مراجعة وحدة أو مرجعية التحليل في الدراسات الأمنية، وبالتالي فهم ينطلقون من النقد الشديد لشكل النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بسمات الفوضى والغش وانعدام الثقة، والنقد بالأساس موجه للمجتمع وللأفكار السائدة فيه وللأيديولوجية الاجتماعية التي تتسبب في التفاوت والطبقية واللا مساواة، فالنظام الدولي هو انعكاس لصورة هذا المجتمع، فهذه المقاربة تهدف الى تحرير المجتمع وتغيير شكل النظام الدولي على أسس المساواة والعدالة والتحرر الانساني.

فالمنطق التقليدي السائد والقائم على أمن الدولة نجده في الحقيقة لا يتضمن بالضرورة أمن الفرد، غير أن أمن الفرد يترتب عنه أمن الدولة بالضرورة، وذلك لأن هدف الدولة الأساسي هو تحقيق

أمن مواطنيها، وكلما نجحت في ذلك أصبحت دولة آمنة، كما أن أمن النظام الدولي يمكن تحقيقه من خلال تحقيق أمن الأفراد، وذلك لأن الفرد عنصر مشترك بين الدولة والنظام الدولي. ومن أهم رواد هذه المقاربة ماكس هوركهايمر Max Horkheimer وروبرت كوكس Robert Cox وتيودور أدورنو Theodore Adorno، فأصحاب هذه المقاربة النقدية يطالبون بضرورة تبني مرجعية جديدة وهي الفرد والتخلي عن المرجعية التقليدية أي الدولة، فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية، ويجب عدم معالجة أمن الدولة على حساب أمن الفرد، أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم، فمن بين هذه الموضوعات حاليا مشاكل الفقر والغذاء والصحة والمرض والتعليم والمخدرات والارهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة البشر والأسلحة والتصحر وغيرها، وبذلك يكون التباين مع النماذج النظرية التقليدية تباينا جوهريا ومنهجيا وعميقا، فالوحدة التحليلية الرئيسية بالنسبة لهذه المقاربة في تحليل العلاقات الدولية هي أمن الانسان أو التحرر الانساني Humann Emancipation وبالتالي فان هدف هذه المقاربة هو تحقيق أمن الفرد ضد مختلف التهديدات دون الاعتبار الى أنها تهديدات على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، ويتحقق التحرر الانساني– تحرر الأفراد والجماعات– بتجاوز مختلف القيود والكوابح الفيزيائية والاقتصادية والسياسية التي تُعيقهم عن اختيار ما يريدونه.[34] أما عند كين بوث Ken Booth فمسألة التحرر والانعتاق هي قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مختلف التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم، ليس مصدرها القوات العسكرية للدول، وانما هي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والارهاب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن هنا يركز أصحاب المدرسة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، التي في بعض الأحيان تقف عائقا أمام أمن الأفراد من خلال السياسات التي تتبعها.[35] فقد انتشرت في العديد من الدول الافريقية والآسيوية وحتى أوربا الشرقية العديد من الظواهر الخطيرة، كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، فلم تعد الحرب هي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية كندرة الموارد والسلع الضرورية، والاجتماعية كالفقر والبطالة والصراع، والصحية كالأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية، والبيئية كتلوث المياه والهواء ونقص الغطاء النباتي وغيرها.

ولا يمكن أيضا إغفال مسألة الخطاب المتعلق بتحديد طبيعة التهديدات ومدى خطورتها، فنوع الخطابات السياسية والايديولوجية تجاه قضايا معينة هو المحدد الرئيس لتصنيفها ضمن القضايا الأمنية من غيرها فحسب دريدا" : Derrida يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم

ويستحيل التعبير عنه".[36] فتكرار الخطاب السياسي للنخبة أو الحكومة تجاه مسألة على أنها ذات طابع أمني وعلى انها تشكل تهديدا فعليا، يجعل المواطنين على اقتناع بذلك تكون قد صارت بذلك قضية أمنية يجب ادراجها ضمن السياسة العليا للدولة فحسب ويفر" : Weaver يشكل الأمر مشكلة أمنية عندما تعلن النخب أنه كذلك".[37] فالخطاب المهيمن اعتبارا الى قيم وايديولوجية ومصالح النخبة عنصر رئيس في تصنيف المسائل الأمنية أو أمننة المسائل الغير أمنية .

خاتمة

اذا فالأمن في جوهره هو تحرر الانسان من الخوف والحاجة، ويتحرر الانسان من الخوف عند غياب التهديدات والأخطار المحدقة به، ويتحرر من الحاجة عند توفر كل احتياجاته الحياتية الضرورية حتى يشعر بالرضى التام، وأمنه في الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن المجتمع وأمن الدولة والنظام الدولي ككل، كما أن مفهوم الأمن توسع الى حد تجاوز قدرة الدولة على تحقيقه، فلم تعد التهديدات ذات طابع عسكري كما في السابق بل تعددت وتنوعت وتعقدت حتى أصبح من المتعذر حصرها، أما سبل وآليات مواجهتها فهي مرتبطة بطبيعة هذه التهديدات، ففي حين كانت التهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري تتطلب معالجتها تدخل الدولة بالوسائل العسكرية، ويكون التدخل قبليا من خلال زيادة القدرات لردع العدوان أو بعدية بالدفاع والتصدي للقوات المعتدية، فان التهديدات المتنوعة التي نحن بصددها من غير المجدي حلها بواسطة القوة المسلحة، فهي تتطلب تدخلا قبليًا من خلال وسائل متنوعة في مجالات مختلفة، فهذه الوسائل مرتبطة بالحياة اليومية للإنسان كالتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية، وغيرها من توفير شروط الحياة الكريمة التي تجعل الانسان متحررا من الخوف والحاجة معاً حاضرا ومستقبلا.

ويمكن القول أن جُل الاتجاهات النظرية الحديثة، والمقاربات التحليلية والتفسيرية للظاهرة الأمنية تتأسس انطلاقا من النقد الموجه للتيار الواقعي، اعتبارا الى تركيزه على الدولة كفاعل وحيد ومرجعية في تحليل العلاقات الدولية، وعلى العامل العسكري كموضوع رئيسي ومحدد للقوة في السياسة الدولية وكقطاع للتحليل، واعتبار ذلك ضعف وقصور منهجي سببه الأساسي التركيز على تحليل الواقع الدولي خلال فترة زمنية معينة من تاريخ العلاقات الدولية دون غيرها، مما جعل الدراسات الواقعية تتمحور حول عناصر محدودة الدولة/القوة/المصلحة/توازن القوى، وهي بالفعل تعبر عن الحقبة التاريخية التي تطورت وسيطرت فيها الواقعية نظريا وأكاديميا من جهة وممارساتيا من جهة ثانية، وهو ما يمكن اعتباره الموجة الأولى في حقل الدراسات الأمنية، أو الدراسات القائمة على بنى مفهومية تقليصية أو ضيقة للأمن لاختزاله في مرجعية الدولة والقطاع العسكري.

في حين الموجة الثانية تميزت بالتعددية والتوسعية أو تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، التعددية في التوجهات النظرية المختلفة نسبيّاً رغم أنها تتفق في النقد الشديد للواقعية،

والتوسعية أو توسيع مفهوم الأمن عمودياً وأفقياً، عمودياً باتجاه المواضيع والوحدات الأفراد الجماعات المجتمع والنظام الدولي مع الدولة Referent Object، وأفقياً باتجاه القطاعات الاقتصادي السياسي الاجتماعي والايكولوجي مع العسكري، وتم تجاوز المفهوم التقليدي السائد بمسمى الأمن القومي/الوطني، الى مفاهيم أكثر شمولا واتساعا كالأمن التعاوني والأمن المتبادل والشراكة الأمنية والأمن المتكامل، وتم تجاوز تسمية الدراسات الاستراتيجية بأجندتها المحدودة الى مسمى الدراسات الأمنية أو دراسات الأمن الدولي بأجندات أكثر انفتاحا واتساعا، خاصة منها الدراسات الأمنية النقدية Critical Security Studies ودراسات الأمن المجتمعي Social Security Studies.

قائمة المراجع :

[1] - أسامة عبد الرحمان، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي**، ط 1، مصر (د.د.ن)،2011، ص(13) .

[2] - هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، ط 1، عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص (18) .

[3] - Cornu Gérard ,**Vocabulaire Juridique** , Association Henri Capitant , 1987 , P (752) .

[4] - سليمان عبد الله الحربي، " **مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، مقال نشر في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص (10) .

[5] - هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص (18) .

[6] - د. أنيسة أكحل العيون، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الى الأمن الاجتماعي**، ط 1، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2012، ص ص (25، 26) .

[7] - جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي : مركز الخليج للأبحاث 2004 ص (414) .

[8] - مقال للدكتور حسين خليل أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية والدبلوماسية بالجامعة اللبنانية متوفر على الرابط : http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html تاريخ الدخول 2014/07/15

[9] - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص (10) .

[10] - نفس المرجع السابق، ص (10) .

[11] - نفس المرجع السابق، ص ص (10، 11) .

[12] - نفس المرجع السابق ص (11) .

[13] - د . صالح غازي نهار، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي**، ط1، اربد : دار الأمل، 2010، ص (16).

[14] - سليم قسوم، " **المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن** " متوفر على الرابط : http://guessoumiss.wordpress.com

[15] - د . صالح غازي نهار، مرجع سابق، ص (18) .

[16] - نفس المرجع السابق، ص (18) .

[17] - نفس المرجع السابق، ص ص (18، 19) .

[18] - فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**، ط 1، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص (104) .

[19] - نفس المرجع السابق، ص (101) .

[20] - د.عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، ط1، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2013، ص (103) .

[21] - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ص (19، 20) .

[22] - د. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، الجزائر: دار الخلدونية 2007، ص (138) .

[23] - نفس المرجع، ص ص (138، 139) .

[24] - د. بلقاسم كرمني، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، ط1، المغرب: مطبعة فضالة (د.س.ن)، ص ص (65، 66) .

[25] - نفس المرجع ، ص ص (70-72) .

[26] - د.عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص(140، 141) .

[27] - عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2009، ص (78) .

[28] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص (317) .

[29] - John Mearsheimer ,**The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton &Company 2003 , p p (16-17).

[30] - Barry Buzan ,**People States and Fear : An Agenda For International Security Studies in the Post- Cold WarEra** , 2nd ed , Boulder ,CO : Lynne RiennerPublishers , 1991 , p p (19-20) .

[31] - Alex Macleod , Anne-Marie D'aoust et David Grondin , " **les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , Theories des Relations Internationals – Contestations et Resistances , Québec : Athena Editions , 2007 , p (362) .

[32] - Dario Battistella ,**Théories des Relations Internationales** , 2nd éd , Paris : Presses de S.P , 2006 , p (480).

[33] - د. عبد النور بن عنتر، " **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** "، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005 ، ص ص (58، 59) .

[34] - عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، ط1، القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2011 ص ص (70،71)

[35] - د. عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص (59) .

[36] - عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، ط1، دمشق : دار الفكر، 2003، ص (89) .

[37] - OleWaever , " **Securitization and Desecuritization** " , In Ronnie D. Lipschutz(ed) On Security , New York ColombiaUniversityPress , 1998 , p (06) .